IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

التجديد الثاني عشر للموارد

الازدهار الريفي. الأغذية. الصمود.

IFAD/GMB Akash©

حالة للاستثمار

يبدأ العمل لتحقيق الأهداف العالمية في المناطق الريفية

إننا نقف اليوم عند منعطف حرج - فقد توقف التقدم التاريخي في الحد من الجوع وانعكس اتجاه النجاحات التي تحققت في العقود الأخيرة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الفقر مرتفعا للغاية في بعض المناطق، ويتزايد عدم المساواة.[1] ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع.

وفي حين انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من حوالي ملياري شخص في عام 1990 إلى 736 مليون في عام 2015،[2] واستمر انخفاض الجوع لعدة عقود،[3] **فإن الأشخاص الأكثر فقرا وتهميشا لا يزالون يتخلفون عن الركب.** ويعاني أكثر من 820 مليون شخص من الجوع كل يوم، وتتسع فجوة الثروة.

وفي الوقت نفسه، يمثل تغيّر المناخ تهديدا وجوديا لنظمنا الغذائية، والغذاء هو حاجتنا الأساسية. ولا يزال تواتر وكثافة الأحداث المناخية القاسية في ازدياد،[4] وتتصاعد تكاليف هذه الكوارث.[5] وسكان الريف، وخاصة صغار المزارعين، هم من بين أكثر الناس معاناة.[6] ويمكن أن يضطر ما يصل إلى مليار شخص للهجرة بسبب الضغوط البيئية.[7] ويرتبط ارتفاع الجوع أيضا بالنزاع، والهشاشة، والتباطؤ الاقتصادي. وتشير التكلفة المتزايدة للمساعدات الإنسانية إلى الحاجة إلى استثمارات وحلول طويلة الأجل.

وفي حين أن هذه التحديات مخيفة، فإن لدينا أيضا **فرصة تاريخية لإعادة إشعال شعلة التقدم نحو القضاء على الفقر المدقع والجوع** (هدفا التنمية المستدامة 1 و2). وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي زهاء 6 في المائة من إجمالي المساعدات لمدة 20 سنة. ويمكننا، بل يجب علينا، أن نقوم بالمزيد - وليس من خلال المزيد من التمويل فقط ولكن من خلال شراكات جديدة، وأدوات جديدة، ونماذج أفضل، ونُهج أكثر شمولا للجميع.

ويمكن أن ينتشر الفقر والجوع وعدم المساواة في أي مكان، ولكنها تتركز في المناطق الريفية، حيث يعيش معظم أكثر الناس فقرا وجوعا في العالم. **ولهذا السبب، يمر الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة عبر المناطق الريفية.**

ويتحمل سكان الريف وطأة هذه التحديات، ومع ذلك فإنهم أيضا شركاء أساسيون في الحلول. ويعمل حوالي **63 في المائة من فقراء العالم في الزراعة، الغالبية العظمى منهم في المزارع الصغيرة.** وينتج صغار المزارعين 50 في المائة من جميع السعرات الحرارية الغذائية على 30 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم.[8] **ويمكن للتنمية الريفية التي تكون الزراعة في مركزها أن تشع الرخاء في جميع المجتمعات.** ولا توفر المزارع الصغيرة المزدهرة الغذاء فحسب، بل يمكنها أيضا أن توفر فرص عمل، وتزيد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا. ويحفز ذلك بدوره الفرص والنمو الاقتصادي والمجتمعات الأكثر استقرارا.

وفي الواقع، يعد النمو الاقتصادي في الزراعة أكثر فعالية في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي من النمو الناتج في القطاعات الأخرى، وذلك بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.[9] ويتطلب تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع زيادة الاستثمار الموجه في المناطق الريفية.

إن للصندوق دورا رئيسيا يؤديه، لأنه المؤسسة الإنمائية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تركز حصريا على تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية لجعلها أكثر شمولا وإنتاجية وقدرة على الصمود واستدامة.

IFAD/Nana Kofi Acquah©

دور الصندوق في القضاء على الفقر والجوع

يستثمر الصندوق في ملايين من سكان الريف الأكثر عرضة للتخلف عن الركب: صغار المنتجين الفقراء، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى التي تعيش في المناطق الريفية. ويقوم الصندوق بتكييف نهجه وفقا للاحتياجات القطرية ويركز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. ولكنه يوفر أيضا الدعم للتخلص من جيوب الفقر المزمنة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي جميع أنحاء العالم، يعمل الصندوق في المناطق النائية وفي السياقات الصعبة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والضغوط البيئية والهشاشة.

وتكمن الميزة النسبية للصندوق في هذا التركيز القوي على الأشخاص الفقراء للغاية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. فيساعد على خلق فرص اقتصادية جديدة لهم لاستغلالها ويعمل على بناء قدراتهم على القيام بذلك، عن طريق توفير التمويل والتدريب وزيادة الوصول إلى الموارد والأسواق.

وبخبرة تمتد 40 عاما في العمل في المناطق الريفية النائية، نعلم أن الميل الأخير قد يكون الأصعب. ولكن هذا هو المكان الذي يتعين أن يركز فيه المجتمع الإنمائي جهوده الآن من أجل الوصول إلى أشد الناس احتياجا وأكثرهم عرضة للتخلف عن الركب. والمهمة والخبرة الفريدتان للصندوق ستُمكّناه من تأدية دور خاص في العودة إلى المسار السليم لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2.

ويتمثل هدف الصندوق في أن يضاعف أثره على مدى السنوات العشر القادمة من خلال برنامج عمل قدره حوالي 30 مليار دولار أمريكي. ومع زيادة الدعم المقدم من دوله الأعضاء، يمكن لهذه الاستثمارات المتزايدة أن تؤدي إلى:

زيادة إنتاج 201 مليون من
صغار المنتجين

تحسين قدرة 111 مليون
مشارك في المشروعات على الصمود

زيادة دخل 264 مليون امرأة ورجل
في الريف بنسبة **20 في المائة** على الأقل

ولن تكون الجهود الحالية لدعم البلدان النامية كافية لتحقيق خطة عام 2030، التي اعتمدتها بالإجماع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة في عام 2015. وعلى وجه الخصوص، **سيكون من الصعب تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، وهما القضاء على الفقر المدقع والجوع، بدون المزيد من الاستثمار في المناطق الريفية.**

ويعتبر دور الصندوق في الهيكلية الإنمائية العالمية فريدا، ويمكن توسيع وتعزيز نطاق أثره المثبت. ويمول البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية مشروعات أكبر، غالبا على مستوى القطاعات، في حين يتخصص الصندوق في الأنشطة التي تشجع التحول الريفي والنظم الغذائية الشاملة والمنتجة والقادرة على الصمود والمستدامة. **وهو يُكمل استثمارات المؤسسات الكبيرة من خلال ضمان إدراج الفئات الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا.**

ويعد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق العالمي للمناخ وصندوق التكيف من الجهات الممولة الهامة التي يتعاون معها الصندوق. ويجلب الصندوق خبرة خاصة في تصميم ودعم مشروعات الاستثمار الريفية، ووجوده الميداني وشراكاته داخل البلدان، وسجله الحافل من النتائج المثبتة. وترتكز حافظته على **علاقات قوية مع الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية في ما يقرب من 100 بلد لديه فيها استثمارات حاليا** (انظر الخريطة).

ويتبع الصندوق نهجا برامجيا. فلا تُنفذ المشروعات بصورة منعزلة، بل تتوافق مع استراتيجيات التنمية الحكومية، وتهدف إلى أن تكون قابلة للتوسع وأن تحقق نتائج دائمة طويلة الأجل. كما أنها لا تشمل التمويل فحسب، ولكنها تدعم السياسات ونقل المعرفة والتكنولوجيا أيضا. **ويركز إطار الصندوق الاستراتيجي (2016-2025) تركيزا قويا على تحقيق هدفي التنمية**

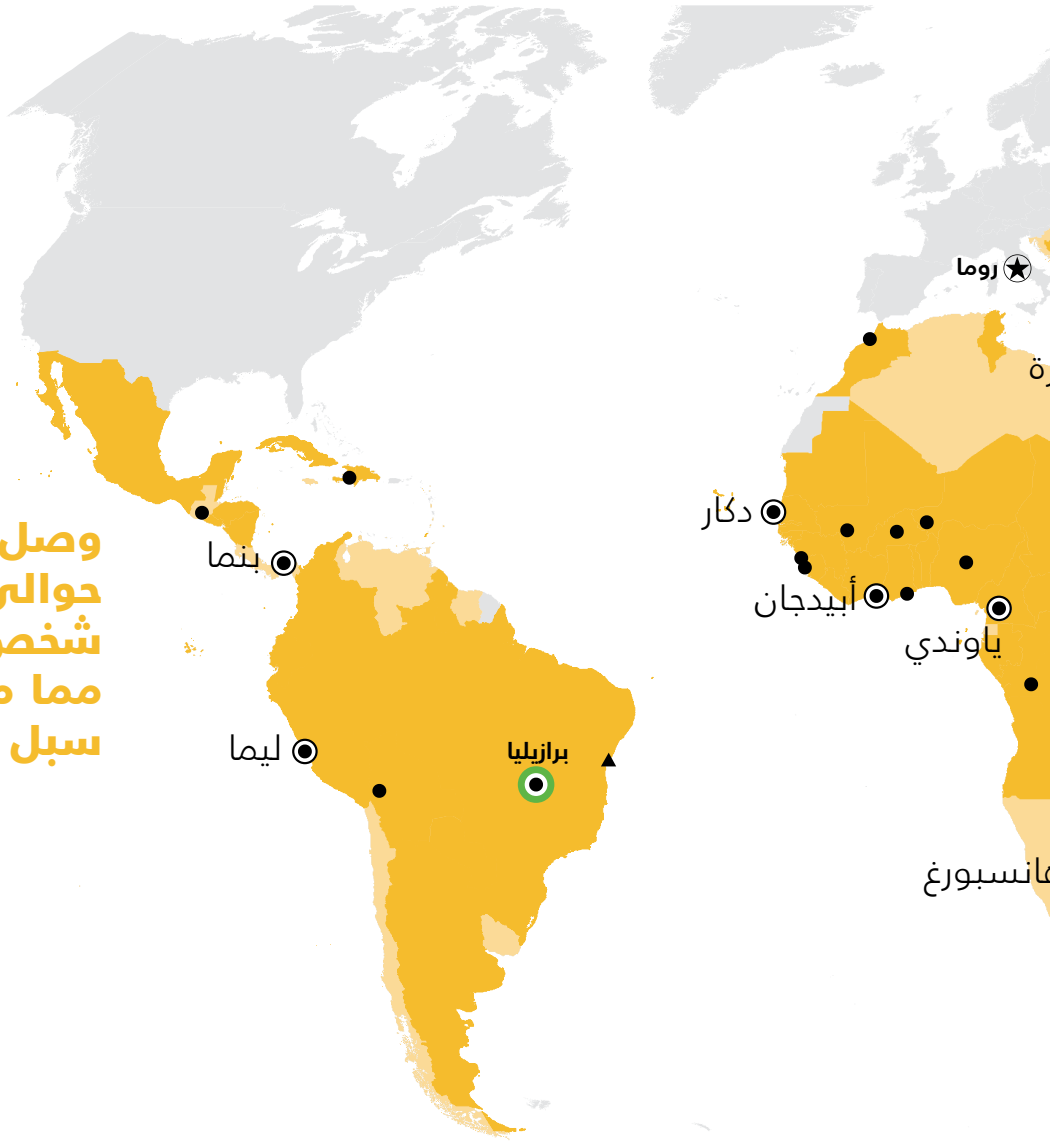

وصل الصندوق إلى حوالي 512 مليون شخص منذ عام 1977، مما مكّنهم من تحسين سبل عيشهم

المستدامة 1 و2 من خلال ثلاث غايات: زيادة القدرة الإنتاجية لسكان الريف، وتعزيز وصولهم إلى الأسواق وتعزيز الاستدامة البيئية لأنشطتهم الاقتصادية وقدرتها على الصمود أمام تغير المناخ. ويتصل هذا الإطار بشكل خاص بغاية التنمية المستدامة 2-3، وهي مضاعفة إنتاجية ودخول أصحاب الحيازات الصغيرة، والغاية 2-4، تطوير نظم الإنتاج الغذائي المستدامة.

ولا يُقيم الصندوق شراكات مع الحكومات فحسب، بل مع المؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين والمجتمع المدني – كما يعمل بنشاط على إدراج المشاركين في المشروعات في توجيه تنميتهم الذاتية والاستثمار فيها. وقد ساهم المشاركون أنفسهم بأكثر من ملياري دولار أمريكي في المشروعات التي يدعمها الصندوق. **ولا يُرسي الصندوق شراكات فحسب، بل يحقق الملكية الحقيقية من جانب الحكومات والمشاركين على حد سواء.**

ويعمل الصندوق أيضا كجهة لتجميع تمويل التنمية. **فكل دولار أمريكي من مساهمات تجديد الموارد مقدم من الدول الأعضاء إلى الصندوق يدعم تقديم برنامج عمل كلي قدره حوالي 8.4 دولار أمريكي** عند وضع التمويل المشترك المقدم من الحكومات وشركاء التنمية الآخرين في الاعتبار.

ويتبع الصندوق **نهجاً شاملا ويمكن تحديده كميا لقياس النتائج.** ويلتزم الصندوق بإجراء تقييمات الأثر على عينة نسبتها 15 في المائة من حافظته وتجميع تقديرات الأثر **لتحديد الأثر الكلي لحافظته بأكملها.** ويعد هذا النهج فريدا بين المنظمات الدولية.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

وضع سكان الريف في موقع المسؤولية عن تنميتهم

يعتمد سكان الريف في المرتفعات الإثيوبية بشكل أساسي على زراعة الكفاف البعلية لكسب عيشهم. وكثيرا ما يحول هطول الأمطار غير الموثوق والجفاف المتكرر الذي يؤثر على المنطقة دون زيادة غلات محاصيلهم وبالتالي دخل أسرهم. ويهدف برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير، وهو مشروع قيمته 57.7 مليون دولار أمريكي ممول من الصندوق وحكومة إثيوبيا والمشاركين أنفسهم، إلى استغلال إمكانات الزراعة المروية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية الأسرية ودخول الأسر الريفية الفقيرة في أربع من ولايات إثيوبيا.

وتم بناء شبكات للري على نطاق صغير على مساحة تبلغ 12 000 هكتار من الأراضي تقريبا لجلب المياه إلى المزارع على مدار العام. وتم تحسين طرق الوصول التي تربط الناس بالأسواق المحلية لزيادة الفرص المتاحة للمزارعين لبيع المزيد وكسب المزيد. وحصل المزارعون أيضا على تدريب لتحسين الإنتاجية، بما في ذلك من خلال إنتاج البذور، وإدارة ما بعد الحصاد، وحفظ المياه.

ويهدف النهج التشاركي للمشروع إلى تولي أفراد المجتمع المحلي المسؤولية عن عملية التنمية. كما شجع النساء على الانضمام إلى هيئات صنع القرار في رابطات مستخدمي المياه، وساعدهن على زراعة حدائق الخضروات المنزلية. وامتلكت المجتمعات المحلية شبكات الري وأدارتها من خلال رابطات مستخدمي المياه، وتم تدريبها على كيفية إدارة وتوزيع المياه بكفاءة.

وخضع المشروع لتقييم صارم للأثر باستخدام بيانات عالية التردد تم جمعها من 1 033 أسرة عبر أربعة مواسم على مدار 12 شهرا. وخلص التقييم إلى أن أكثر من 30 000 مزارع استفادوا من نظم الري، مما سمح لهم بزراعة المحاصيل على مدار العام وزيادة الإيرادات من مبيعات المحاصيل، وخاصة في موسم الجفاف.[10]

IFAD/FAO/WFP/Petterik Wiggers©

وتبين تقييمات الأثر هذه أن استثمارات الصندوق تؤدي كل عام إلى زيادة إنتاج **15 مليون من صغار المنتجين وزيادة قيمة مبيعات 16 مليون،** ورفع قدرة **9 ملايين مشارك** في المشروعات على الصمود، وزيادة دخل **20 مليون امرأة ورجل ريفيين** بنسبة 20 في المائة على الأقل.

وباعتماد إطاره بشأن الفعالية الإنمائية في عام 2016، حفز الصندوق عملية صنع قرار قائمة على الأدلة، وعزز التركيز على النتائج طوال دورة المشروعات، وعزز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج. وعند المضي قدما، يعتزم الصندوق تحسين تركيزه على التعلم من التقييمات وضمان أن تكون المعرفة المكتسبة ذات صلة وحسنة التوقيت ويمكن للفرق الوصول إليها بسهولة.

تعزيز النمو الشامل للجميع

إن الوفاء بالتعهد الأساسي لخطة عام 2030 "بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب" لا يعني الاستثمار في المجتمعات الريفية فقط، ولكنه يعني أيضا ربطها بالعالم بأسره، وفتحه أسواق وتكنولوجيات جديدة أمامها. وبدون ذلك، **لن تكون المجتمعات الريفية قادرة على توفير مستقبل لعمالة شبابها ونموهم الشخصي وازدهارهم،** مع ما لذلك من آثار متنبأ بها على الاقتصادات والمجتمعات والأمن الغذائي العالمي.

ويكون انعدام الأمن الغذائي والفقر أكثر شدة بين الفئات الريفية المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب. ولكي يصل النمو إلى هؤلاء السكان الريفيين، يجب استكمال الاستثمارات في مجالات مثل مشروعات البنية التحتية الكبرى بجهود لتحفيز "النمو من أسفل" – استثمارات على مستوى المجتمعات المحلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي صغار المنتجين وفي الاقتصاد الريفي غير الزراعي. وقد تبين أن هذا النمو من أسفل **هو أكثر وسيلة فعالية لتمكين الناس من الهروب من الفقر.**[11] **ويتخصص الصندوق في هذه الأنواع من الاستثمارات، وهو رائد في التنمية التي تدفعها المجتمعات المحلية.**

ويعد تكثيف الاستثمارات للوصول إلى أكثر الناس تهميشا مسألة عاجلة. ففي الوقت الحالي، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية موجهة في البلدان التي لا يزال فيها الفقر وانعدام الأمن الغذائي مرتفعين وربما يزدادان سوءا.

ويجب تنفيذ هذه الإجراءات على المستوى الشعبي، إذا أريد لها أن تصل إلى أشد الناس فقرا وتهميشا من خلال الموارد والمهارات التي يحتاجون إليها لتحسين حياتهم، والتكيف مع الآثار المناخية والبيئية، والمساهمة في حل المشاكل الأوسع نطاقا، بما في ذلك الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة.

ويؤدي صغار المنتجين دورا رئيسيا في تحقيق هذه الأهداف - إذا حصلوا على دعم أكبر لزيادة قدرتهم على الصمود وتحسين سبل عيشهم.

أهداف تعميم المواضيع في مرحلة تصميم المشروع

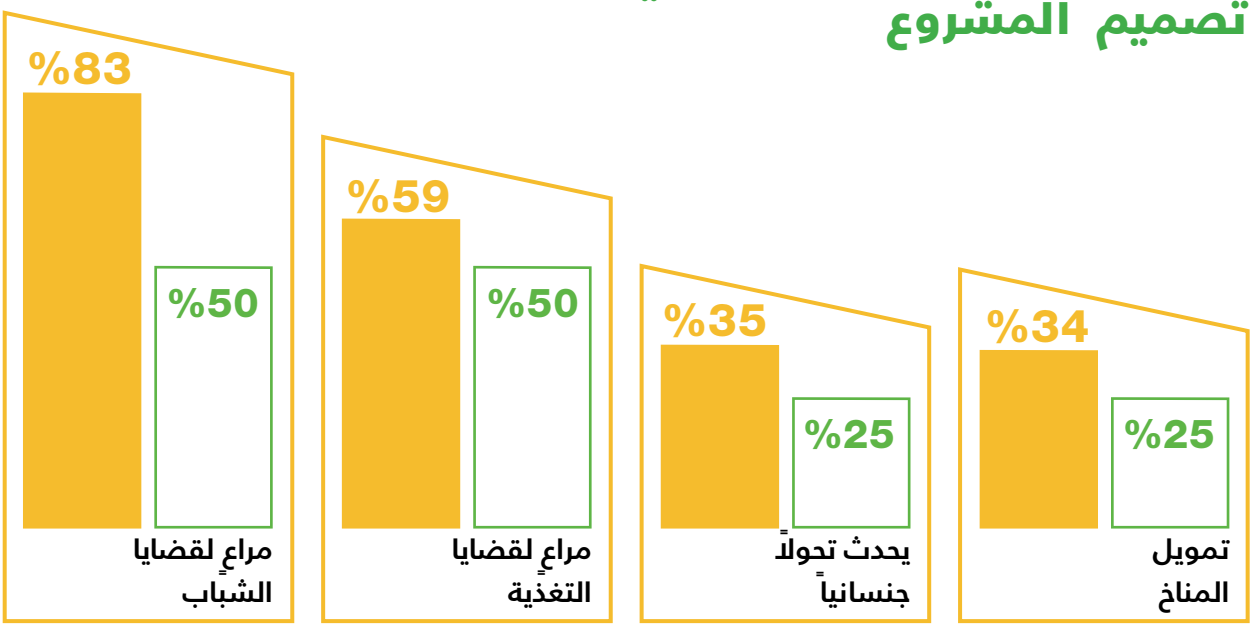

تم تجاوز الأهداف الموضوعة لعام 2019 في جميع المجالات

ويقوم الصندوق بتوسيع نطاق عمله بشأن المناخ والبيئة، وكذلك بشأن التمايز بين الجنسين والشباب والتغذية، ويدمجها معا لتحقيق المزيد من الأثر. ويتناول الصندوق التنمية الزراعية بشكل متزايد ضمن إطار أوسع للنظم الغذائية - من المدخلات والإنتاج إلى التجهيز والتسويق والاستهلاك. ويسعى الصندوق أيضا إلى تعزيز تمكين المرأة وصنع القرار، والتنوع في الزراعة والنظم الغذائية، وفرص العمل للشباب الريفي.

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في التحول الريفي في الابتكار والتكنولوجيا، ولا سيما لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها للفئات الأكثر تهميشا، مثل النساء والشباب. ويؤدي البحث أيضا دورا مهما. فمنذ عام 2007، وجه الاتحاد الأوروبي 248 مليون يورو من خلال الصندوق إلى دعم البحوث الزراعية. وتشمل الأنشطة وضع واختبار نُهج مبتكرة تعمل على تحسين سبل عيش المجتمعات الريفية المشمولة بالمشروعات التجريبية أو تغذيتها أو قدرتها على الصمود وتوليد دروس لتوسيع النطاق.

كما تتضح الحاجة إلى التكنولوجيا والمعرفة الجديدة لتحويل المناطق الريفية في الطلب المتزايد على **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وقد عزز الصندوق انخراطه في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مبادرات مثل المرفق المشترك بين الصين والصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي وافق على 15 مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 7 ملايين دولار أمريكي.

تعزيز القدرة على الصمود وتحسين التغذية في منطقة الساحل

إن منطقة غويرا النائية في تشاد معرضة للجفاف والنزاع، وتشكل تهديدات مستمرة للأمن الغذائي وسبل العيش. وقام برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا، وهو مشروع بقيمة 20 مليون دولار أمريكي يدعمه الصندوق وحكومة تشاد، ببناء أو إعادة تأهيل 66 مصرفا مجتمعيا للحبوب حيث يمكن للمزارعين تخزين المحاصيل خلال موسم الحصاد والاقتراض خلال موسم الجدب، عندما تميل الأسعار إلى الارتفاع ويميل توافر الحبوب إلى الانخفاض. وتشمل المحاصيل الذرة الرفيعة والدخن والبربري والفول السوداني والسمسم والذرة. وجرى تدريب اللجان المجتمعية للمزارعين على إدارة مصارف الحبوب والحفاظ عليها. ومن خلال الحد من خسائر ما بعد الحصاد، تُمكّن المصارف المزارعين من تنويع النظم الغذائية وتوزيع استهلاكهم من الحبوب على مدار العام. وزاد الأمن الغذائي بنسبة 37 في المائة والتنوع الغذائي بنسبة 23 في المائة. كما حسّن المشروع التماسك الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة نسبتها 33 في المائة في القدرة على الصمود، والقدرة على التعافي من الاضطرابات المدنية، وزيادة المشاركة في المجموعات الزراعية والاجتماعية. وزادت الأصول المعمرة بنسبة 9 في المائة، والأصول الحيوانية بنسبة 17 في المائة، وإجمالي الأصول بنسبة 14 في المائة. وكان تدريب مصارف الحبوب على الحفاظ والإدارة عاملا أساسيا؛ وفي بعض المناطق خارج منطقة المشروع، كانت مصارف الحبوب تدار بشكل سيء وتدهورت البنية التحتية. واستفاد 710 119 أشخاص من برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا.[12]

IFAD/Sarah Morgan©

الاستثمار في القدرة على الصمود وتمكين المرأة في بنغلاديش

يجلب موسم الرياح الموسمية الذي يستمر لمدة سبعة أشهر في بنغلاديش أمطارا غزيرة مدمرة تغمر الطرق، مما يجعل من المستحيل تقريبا وصول المزارعين إلى الأسواق المجتمعية لبيع محاصيلهم. وقام مشروع البنية التحتية الساحلية للقدرة على الصمود أمام تغير المناخ بتحسين حالة الطرق الساحلية وهياكل الأسواق حتى تتمكن من تحمل المياه بشكل أفضل. وتم تمويل المشروع بقرض بقيمة 60 مليون دولار أمريكي من الصندوق وتمويل مشترك من الحكومة ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق المناخ الاستراتيجي ومؤسسة الائتمان الألمانية لإعادة الإعمار. وقام المشروع بتدريب جمعيات التعاقد مع العمال المكونة من 000 5عضو لبناء 355 كم من الطرق المرتفعة باستخدام مواد مقاومة للفيضانات. وقامت المنصات المرتفعة وخنادق الصرف الصحي التي تحول دون حدوث فيضانات بحماية الأسواق نفسها، وتعلمت لجان الإدارة كيفية الحفاظ على البنية التحتية الجديدة. وكان للمشروع تركيز خاص على النساء كذلك: كان أعضاء جمعيات التعاقد مع العمال أساسا من النساء الريفيات، وكانت هناك أقسام من الأسواق المجتمعية محجوزة للنساء لاستئجارها بأسعار معقولة. ونتيجة لهذه الإجراءات، ارتفعت الإيرادات من مبيعات المحاصيل بنسبة 70 في المائة خلال موسم الرياح الموسمية، وكان الدخل السنوي أعلى بنسبة 104 في المائة.[13]

IFAD/G.M.B. Akash©

بناء القدرة على الصمود

يتمثل التحدي الرئيسي الآن في التهديدات البيئية التي تهدد سبل عيش صغار المنتجين وغيرهم من سكان الريف، وتقوض الأمن الغذائي والاستقرار على الصعيد العالمي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تغير المناخ سيدفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر، ويرجع نصف هذه الزيادة في الفقر إلى آثاره على الزراعة.[14] وتتراجع المكاسب التي تحققت في القضاء على الجوع وسوء التغذية بشكل متزايد بسبب تقلب المناخ والتعرض لظواهر مناخية أكثر تعقيدا وتكرارا وشدة. وأصبح وضع الجوع أسوأ بكثير في البلدان التي تعتمد فيها سبل عيش نسبة كبيرة من السكان على الزراعة.

ويشكل الفقدان المستمر للتنوع الوراثي النباتي تهديدا أيضا لأنه يقلل خصوبة التربة ويترك نظم زراعة المحاصيل أكثر عرضة للأوبئة التي تتسبب فيها الآفات والأمراض. وسكان الريف هم حماة التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات والحشرات التي يعتمد عليها مستقبل نظمنا الغذائية. **ويعد دعم التنوع الأكبر في المزارع ضروريا لزيادة قدرة صغار المزارعين على الصمود.**

وكان الصندوق رائدا في مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار المناخ. **وحتى قبل أن يصبح التكيف مع تغير المناخ موضوعا رئيسيا في المناقشات الدولية، كان الصندوق يدعم برامج الاستثمار في المناطق المعرضة للجفاف والفيضانات، حيث شجع التكنولوجيات التكيفية مثل الحراجة الزراعية وجمع المياه.** وفي عام 2012، وضع الصندوق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو مبادرة تعد الأولى من نوعها. ومنذ ذلك الحين، تم تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في 41 بلدا، لمساعدة سكان الريف على بناء قدرتهم على الصمود من خلال منح بقيمة إجمالية قدرها 298 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للفترة 2019-2021، زاد الصندوق من طموحه عن طريق تحديد هدف صريح يتمثل في تخصيص 25 في المائة من برنامج القروض والمنح للاستثمارات التي تركز على المناخ.

واعتُمد الصندوق لدى مرفق البيئة العالمية في عام 2002. ويعتبر **برنامج النظم الغذائية القادرة على الصمود** أحد البرامج الرائدة الثلاثة للنُهج المتكاملة التي يمولها مرفق البيئة العالمية. ويتولى قيادة تنفيذ هذا البرنامج الصندوق، بالتعاون مع 12 بلدا أفريقيا وعدة شركاء إقليميين. ويهدف البرنامج الممتد لخمس سنوات إلى تشجيع حدوث تحول في نموذج الزراعة في القارة، والتأكيد على أهمية رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية لتعزيز الإنتاجية الزراعية.

دعم التكيف من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

استفاد من البرنامج 3 127 000 شخص

استُخدمت التقنيات الزراعية القادرة على الصمود أمام المناخ في 760 000 هكتار

تحسنت إمكانية وصول 82 000 أسرة إلى المياه لأغراض الإنتاج والتجهيز التي تقوم بها

حصلت 11 300 مجموعة مجتمعية على دعم لإدارة المخاطر المناخية

استُثمر 22 مليون دولار أمريكي في البنية التحتية القادرة على الصمود أمام المناخ

تناول 17 حوارا بشأن السياسات مسائل رئيسية مثل الحاجة إلى قوانين بناء جديدة للبنية التحتية القادرة على الصمود أمام المناخ، وتعميم تغيّر المناخ في نظم الإرشاد، والقوانين الرعوية.

الاستفادة من الاستثمار الخاص المسؤول

يمكن أن تيسر خبرة الصندوق في تحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية عمل الجهات الأخرى التي تدعم نفس الأهداف. فيمكن أن يكون **القطاع الخاص** محركا قويا للنمو الشامل للجميع. **وتعد المزارع الصغيرة نفسها جزءا من القطاع الخاص، رغم أنها غالبا ما تكون معزولة عن الموارد التي تحتاج إليها، وكذلك عن الأسواق.**

ويمكن أن يؤدي نهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص إلى توسيع نطاق الخدمات وتحسينها وإتاحة وصول صغار المنتجين الفقراء إلى الأسواق.

ويستخدم هذا النهج الأموال العامة التي تقدمها الحكومات والصندوق لزيادة التمويل والاستثمارات الخاصة بالأعمال الزراعية الخاصة والقطاع المالي والمنتجين أنفسهم. وتساعد المشروعات التي يدعمها الصندوق في تمويل السلع والخدمات العامة، بما في ذلك خدمات البحث والإرشاد، والبنية التحتية مثل الطرق والأسواق الريفية، وتبني في الوقت نفسه قدرات منظمات المزارعين على تجميع المنتجات.

ولا يزال الطلب على التمويل لصغار المنتجين هائلا - حيث يقدر بنحو 200 مليار دولار أمريكي في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وفي أمريكا اللاتينية. ولا يبلغ إجمالي الائتمان المتاح حاليا إلا 50 مليار دولار أمريكي تقريبا. ولكن يقع صغار المنتجين والشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات الزراعية الطموحون في "الوسط المفقود" بين كبار المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى المصارف التجارية وصغار المنتجين الذين يمكنهم الحصول على قروض صغيرة أو غير رسمية.

وللمساعدة في سد هذه الفجوة، **قام الصندوق بتصميم ورعاية الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية بهدف تعبئة التمويل لصالح الأعمال الزراعية الواقعة في "الوسط المفقود"،** مع التركيز على الشباب والنساء. ويساعد الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، وهو صندوق استثماري مستقل للأثر، على إزالة المخاطر من ذلك القطاع من خلال هيكل لرأسمال يقوم على مبدأ "الخسارة الأولى"، والمساعدة التقنية المستهدفة، والتنمية القوية لذخيرة المشروعات.

وبالإضافة إلى رعايته لتأسيس الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية وتوفير تمويل بالمنح بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي، حشد الصندوق التزاماً بالخسارة الأولى بلغت

إقامة شراكات مع القطاع الخاص لاستحداث فرص للشباب

في نيجيريا، يتناول برنامج تنمية سلاسل القيمة الذي يدعمه الصندوق الإنتاجية والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق والإدماج الاجتماعي، وهو من أول الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة في نيجيريا. وساعد برنامج تنمية سلاسل القيمة أكثر من 53 000 أسرة ريفية على زيادة دخلها بما لا يقل عن 25 في المائة وخلق أكثر من 6 000 فرصة عمل للنساء والشباب. ويتيح منتدى تحالف السلع التابع للمشروع للمزارعين العمل مع القطاع الخاص والحكومة. ومن بين الشركاء شركة Olam Nigeria Limited، وهي شركة اختارها المزارعون أنفسهم بناء على قدرتها وشروطها - بما في ذلك تطبيق الائتمان الرقمي، وتمكين الدفع عبر الإنترنت عند نقطة شراء الأرز، والتمويل المشترك لخدمات الإرشاد، وإنشاء مراكز تجميع قريبة لمجموعات الإنتاج الزراعي الصغيرة. ويساعد المشروع على الحد من الواردات الغذائية وتعزيز الاستدامة والأمن الغذائي. ويدعم برنامج تنمية سلاسل القيمة أيضا الحيازة الآمنة للأراضي، وإنتاج البذور عالية الجودة، وتقنيات التجهيز الأفضل، والتكنولوجيات الجديدة، مثل الجرارات الصغيرة ذات القيادة اليدوية التي تقلل العمل الشاق وتخلق فرص عمل للشباب المهتمين بالزراعة الحديثة والمربحة.

وأحد الشباب الذين استفادوا من برنامج تنمية سلاسل القيمة هو سوماكا جافيت. ففي عام 2017، أعطاه المشروع حزمة بدء غيّرت الطريقة التي يزرع بها الأرز. وأدت الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة والحشرات، فضلا عن البذور المعتمدة عالية الجودة، إلى إحداث فرق. وفي السنة الأولى، حصد سوماكا أكثر من 2.5 طن متري للهكتار - ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان والده يحصده عادة باستخدام الطرق التقليدية. وفي عام 2019، باع سوماكا محصوله من البذور البالغ 3.5 طن متري لكل هكتار إلى المشروع مقابل 1.2 مليون نايرة نيجيرية (حوالي 3 000 دولار أمريكي). ويقول: «ما يمكن أن أكسبه في ثلاثة أشهر أكثر مما يكسبه الشباب العاملون في المكاتب الحكومية في وظائف خلال عام واحد. وهنا يمكنني قضاء الوقت في القرية مع أسرتي وهذا أمر مهم بالنسبة لي».

ويهدف برنامج تنمية سلاسل القيمة، المقرر أن يستمر حتى عام 2024، إلى الوصول إلى 135 000 من صغار المنتجين ويجري توسيع نطاقه ليُنفذ في عدد أكبر من الولايات النيجيرية. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع الآن 330 مليون دولار أمريكي.

IFAD/Bob Baber©

قيمته حوالي 50 مليون يورو من شركائه – الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أقاليم أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، وحكومة لكسمبرغ. كما جمع الصندوق تمويلاً إضافياً بقيمة 9 ملايين يورو من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. **وتُظهر هذه المبادرة الدور التحفيزي الذي يلعبه الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي الهادف إلى بناء اقتصادات ريفية مستدامة وشمولية.**

تسريع التقدم في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

خلال فترة تجديده الثاني عشر لموارده (2022-2024)، يسعى الصندوق إلى زيادة أثره بشكل كبير لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. وهناك 31 بلدا بعيد جدا عن المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1.[15] ويعمل الصندوق على تحويل نموذجه المالي لتوسيع قدرته على مساعدة البلدان الأكثر احتياجا.

ولدى الصندوق أساس متين وهو مجهز بشكل جيد للقيام بمثل هذه الخطوة. ووصف **تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف 2017-2018** الصندوق على أنه "منظمة لديها القدرة على التصرف بسرعة ومستجيبة وذات أداء جيد"، وأشار إلى أنه "يساهم باستمرار في الحد من الفقر الريفي ويواصل تحقيق نتائج ذات صلة كبيرة باحتياجات وأولويات الدول الأعضاء".

واستنادا إلى الإصلاحات الأخيرة في نموذج عمله، لدى الصندوق قدرة على تحقيق أثر أكبر بكثير من خلال تمكين توسيع نطاق تدخلات التنمية الريفية الناجحة. وجعلت اللامركزية الصندوق أقرب إلى المستفيدين منه، مما مكّنه من أن يكون أكثر استجابة لاحتياجاتهم ويعزز دعم السياسات.

وفي نهاية فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018)، **أظهرت تقييمات الأثر أن الصندوق يحقق مهمته الأساسية وأهدافه الاستراتيجية ويحقق الأثر.** فخلال دورة التجديد العاشر لموارد الصندوق، أفاد 62 مليون شخص بزيادة الحراك الاقتصادي، و47 مليون شخص بتحسن الإنتاج، و50 مليون شخص بتحسن الوصول إلى الأسواق، و26 مليون شخص بتحسن القدرة على الصمود. وتجاوزت هذه النتائج أهداف الأثر الطموحة المحددة للصندوق في فترة التجديد العاشر لموارده.

وتدعم هيكلية مالية جديدة جهود الصندوق لمضاعفة أثره بحلول عام 2030 وتضع للصندوق قاعدة مالية مستدامة وسليمة. وتهدف العديد من العناصر الرئيسية الجديدة إلى تعزيز إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال والاستخدام الفعال لأنواع مختلفة من الموارد.

وبمزيج موسع من الأدوات المالية، سيستطيع الصندوق أن يدعم البلدان بشكل أفضل وهي تنتقل من وضع البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان متوسطة الدخل، وبالتالي تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري.

زيادة سبل العيش من خلال المعرفة والتمكين

يوفر الطلب المتزايد على الغذاء للمزارعين فرصا لزيادة الدخل وحافزا على تحسين الكفاءة والإنتاجية. ولكنهم غالبا ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات المناسبة والوصول إلى الأسواق - يحتاج سكان الريف إلى كل من الفرص والقدرة. وهذا هو الوضع الذي يواجه مزارعي البطاطا في بوليفيا وإكوادور وبيرو، الذين يعتمدون على هذه الدرنة بوصفها مصدرهم الرئيسي من الغذاء والدخل. وأطلق الصندوق والمركز الدولي للبطاطا مشروعا في عام 2015 لزيادة الدخول والأمن الغذائي والتكيف مع المناخ للأسر الزراعية الفقيرة التي لديها نظم زراعة تعتمد على البطاطا (أصناف أصلية ومحسنة). وتم تمويل المشروع بمنحة قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي من الصندوق و235 000 دولار أمريكي من المركز الدولي للبطاطا.

وكانت غابي كويزبي من مجتمع ياناهاويرا في باتاكامايا، بوليفيا، إحدى المشاركات في المشروع. ومن خلال منظمة المزارعين المحليين، شاركت في الأنشطة التدريبية المقدمة في إطار مشروع جبال الأنديز المشترك بين المركز الدولي للبطاطا والصندوق. ووجدت برامج للتدريب الداخلي وأصبحت مسؤولة عن نقل المعرفة التي اكتسبتها إلى المزارعين الآخرين في مجتمعها المحلي، وخاصة النساء الأخريات.

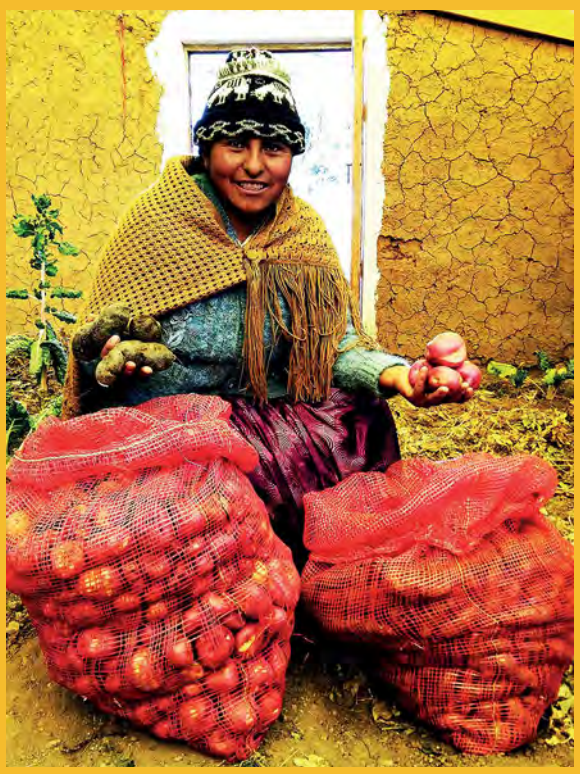

IFAD/ Gaby Quispe©

وتقول «قبل ذلك، لم أفكر أبدا في أن الطريقة التي اختار بها البذور تؤثر سلبا على غلاتي»، وتضيف «قبل ذلك، كنا نختارها عشوائيا. والآن، أصبحنا أفضل في اختيار البذور. ومن قبل، كان كيس واحد من البذور ينتج 15 كيسا من البطاطا؛ أما الآن، فإنه ينتج 25 كيسا. وأصبحت أنفق أقل على البذور».

كما أنها تعلمت كيف يمكن لفيرومونات العث الإناث أن تساعد في حجز العث من الذكور وتمنعهم من تدمير البطاطا التي تخزنها. وهي تعتزم تحسين مرافق التخزين التي لديها واستخدام التقنيات الجديدة بفعالية أكبر. وقد استفاد من هذا المشروع حوالي 12 000 من الأسر التي تعاني من الفقر بشكل مباشر وحوال 3 000 أسرة بشكل غير مباشر.

وسيستمر تقديم موارد الصندوق أساسا للبلدان منخفضة الدخل بشروط تيسيرية. ولكن **ستستطيع جميع البلدان المقترضة المؤهلة الحصول على موارد إضافية للقيام بالمزيد وتحقيق أثر أكبر. ولا تزال مساهمات الأعضاء في صميم نموذج عمل الصندوق** واستدامته المالية. ولكن هذه **المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء تمثل أيضا نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها الرفع المالي والاقتراض.**

ولكن كيف يزيد الاقتراض الأثر الإنمائي للصندوق؟ **من شأن الرفع المالي الأكبر لموارد الصندوق الأساسية أن يمكّن الصندوق من توفير أحجام أكبر من الموارد بشروط تمويل مستدامة** للبلدان متوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا، التي لا تزال جيوب كبيرة

من الفقر متأصلة فيها. وسيزيد الاقتراض تدريجيا، مما يتيح الوقت لتناول مسائل أخرى، بما في ذلك القدرات وإدارة المخاطر والاحتياجات من الموارد البشرية.

ولتسريع تقديم الدعم للبلدان الأكثر احتياجا، سيستخدم الصندوق التمويل بالمنح، ولا سيما في البلدان المعرضة **للصدمات المناخية والنزاعات وحالات الكساد الاقتصادي.** كما يمكن أن تساعد المنح في إطلاق التقدم في البلدان التي تكون في حالة مديونية حرجة، والتي يكون من الصعب عليها اقتراض المزيد، والتي **يواجه الكثير منها تقلب المناخ بشدة وانعدام الأمن الغذائي.** وقد زاد عدد بلدان الصندوق التي تكون في حالة مديونية حرجة أو مخاطر عالية من أن تكون في حالة مديونية حرجة بنسبة 80 في المائة منذ عام 2014.

وسيضع النموذج المالي المحدث أيضا برامج مخصصة لزيادة قدرة سكان الريف على الصمود، وتعزيز وصول صغار المنتجين **إلى الأسواق** من خلال القطاع الخاص وسيحفز كذلك المزيد من الاستثمار. **وتعتمد المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الجديد على التجارب الناجحة في المرحلة السابقة منه. وسوف يستهدف المزيد من التمويل للبلدان منخفضة الدخل - خاصة تلك التي تكون في حالة مديونية حرجة –** والتي تعاني من مستويات عالية من سوء التغذية، وتكون في أوضاع هشة وتنخفض فيها مستويات الاستثمار في التكيف مع المناخ. كما ستستكمل وتعزز أثر برنامج القروض والمنح العادي للصندوق.

وبالإضافة إلى التركيز على التكيف مع المناخ، ستتناول المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا تعميم القضايا الرئيسية للتمايز بين الجنسين والشباب والتغذية؛ وستزيد الاهتمام بالتخفيف كفائدة رئيسية مشتركة لنُهج التكيف. ولضمان التنفيذ الفعال والسريع، ستعمل المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مع الحكومات من خلال المنظمات غير الحكومية والكيانات غير الحكومية الأخرى والمجتمع المدني.

وسيهدف **البرنامج الجديد لتمويل القطاع الخاص** إلى تعبئة استثمارات القطاع الخاص ودرايته **لتنمية المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنظمات المزارعين.** وسيركز برنامج تمويل القطاع الخاص على الاستثمارات التي تدعم خلق فرص العمل للشباب، وتمكين المرأة، وتعزيز القدرة على الصمود. وستستطيع الدول الأعضاء والمؤسسات والقطاع الخاص توفير أموال لبرنامج تمويل القطاع الخاص.

ويستفيد برنامج تمويل القطاع الخاص من دور الصندوق كجهة تجميع للتمويل وشريك موثوق به ولديه سجل حافل مع الحكومات وسكان الريف أنفسهم. ويتعاون الصندوق بالفعل مع القطاع الخاص في مشروعاته الممولة بالقروض، مما ييسر إقامة شراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. ولكن لدى برنامج تمويل القطاع الخاص القدرة على جذب المزيد من الاستثمار من مصادر متنوعة.

وفي البلدان التي تعاني من أوضاع هشة وقدرة ضعيفة على التنفيذ، سيساعد برنامج تمويل القطاع الخاص في تحقيق الأثر من خلال السعي إلى إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص القوية ذات السمعة الطيبة التي تتقاسم قيم الصندوق والتي يمكنها أن تحقق فوائد لصغار المنتجين. ويجب أن تكون مشروعات برنامج التمويل من القطاع الخاص مجدية تجاريا وأن يكون لها أثر إيجابي على الفئات المستهدفة في الصندوق، وأن تلتزم بمعايير بيئية ومناخية صارمة وتشجع التسيير الرشيد.

يحتاج سكان الريف - **صغار المنتجين، والنساء الريفيات، والشباب، والسكان الأصليون - إلى الدعم والاستثمار الآن لتحسين حياتهم ولتحقيق الازدهار وبناء الأمن الغذائي والقدرة على الصمود لأنفسهم ومجتمعاتهم.** وهم يؤدون أدوارا رئيسية في إنتاج الغذاء الكافي

تعزيز إنتاجية الماشية والدخول في طاجيكستان

ينتشر الفقر في جمهورية طاجيكستان، ولا سيما في منطقة خاتلون، حيث يعيش 78 في المائة من السكان تحت خط الفقر الوطني. وتعد الثروة الحيوانية جزءا رئيسيا من القطاع الزراعي في طاجيكستان، ولكن نظرا لعوامل مثل تدهور الأراضي والكميات المحدودة من الأعلاف، لا يؤدي انخفاض غلات اللحوم والألبان إلا إلى تفاقم فقر المزارعين الريفيين. ويهدف مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي التابع للصندوق والمستمر لست سنوات، والذي وصل الآن إلى مرحلته الثانية، إلى إنشاء هيكل إداري لإدارة المراعي وتحسين ممارسات تربية الماشية وزيادة الإنتاج وتمكين المرأة من خلال توفير التدريب والموارد للأسر التي ترأسها الإناث. وتمتلك الأسر المستفيدة من المشروع قطعانا أكبر من الماشية وزيادة في وزن الماشية نتيجة تحسّن إمكانية الوصول إلى المياه وانخفاض تكلفتها، وخدمات الجرارات، وتطبيق تقنيات تربية وتزاوج محسنة أو مراقبة. وعلى سبيل المثال، ارتفع وزن الأغنام والماشية بنسبة 17 و27 في المائة، على التوالي. وزادت ملكية الماشية بنسبة 60 في المائة، بينما ارتفع الدخل من الماشية بنسبة 42 في المائة. وزادت الأصول الإنتاجية بنسبة 115 في المائة. وشهدت الأسر المتضررة من الجفاف زيادة في الدخل نسبتها 13 في المائة.

وبدأ الشاب خوليكوف عبد الرحمن الزراعة وهو في الخامسة عشرة من العمر. وأصبح الآن يبلغ السابعة والعشرين من العمر، وشهد الظروف تزداد سوءا في مزرعته بسبب تزايد الجفاف عندما اشترك في مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي. وبمساعدة من المشروع، قام بتحويل مزرعته إلى زراعة الورود والفستق. فهذه النباتات أكثر تحملا للجفاف ولا تتطلب الري لأن جذورها العميقة تنغمر في الأرض. كما أنه حصل على تدريب على كيفية الحفاظ على الزراعات وجمع مياه الأمطار وتجهيز الفواكه المجففة. وزاد دخل أسرته. ويقول، «سأستطيع تربية أولادي بشكل جيد، وتحسين تغذيتهم، ومضاعفة أشجاري من الورد والفستق تدريجيا وضمان سبل عيش عظيمة لأسرتي في المستقبل.»[16]

©IFAD/Chris McMorrow

والتغذوي للعالم بشكل مستدام، ويقومون بذلك وهم يديرون أغنى مصادر التنوع البيولوجي في العالم ويتكيفون مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

ويطلب الصندوق من أعضائه زيادة دعمهم حتى يتمكن من توسيع نطاق مساهمته في القضاء على الجوع والفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعد حيوية للغاية لمستقبلنا الجماعي.

تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية

برنامج العمل

- **برنامج القروض والمنح**
- التمويل المشترك
- برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +
- برنامج تمويل القطاع الخاص

الغاية

تغلّب السكان الريفيين على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سُبل عيش تتسم بالربحية والاستدامة والصمود

الأهداف الاستراتيجية

- **الهدف الاستراتيجي 1** الإنتاج
- **الهدف الاستراتيجي 2** الوصول إلى الأسواق
- **الهدف الاستراتيجي 3** القدرة على الصمود

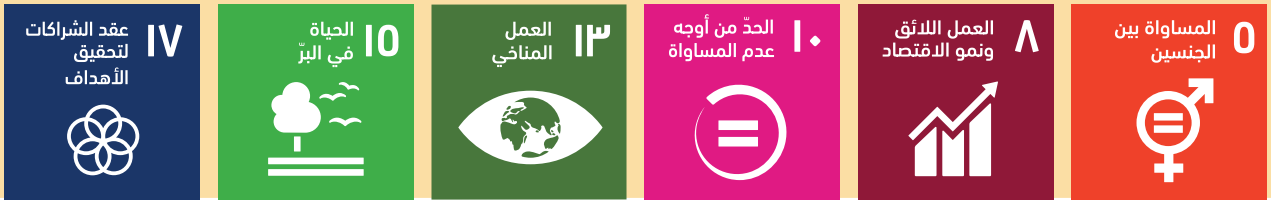

التجديد الثاني عشر للموارد. الازدهار الريفي. الأغذية. الصمود.

الإيصال

- **العمليات اللامركزية**
- **نهج برامجي**
- **إدارة المخاطر، إجراءات الحماية الاجتماعية والبيئية**
- **الانخراط السياساتي**

الأثر

الاستراتيجية

مبادئ الانخراط

- الاستهداف
- التمكين
- الابتكار، التعلّم وتوسيع النطاق
- الشراكات

موضوعات التعميم

- المساواة بين الجنسين
- خلق فرص العمل للشباب
- تحسين التغذية
- التركيز على المناخ

مقصد التنمية المستدامة 4.1
حقوق متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية

مقصد التنمية المستدامة 5.1
بناء قدرة الفقراء على الصمود في وجه تغير المناخ

مقصد التنمية المستدامة 3.2
مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية

مقصد التنمية المستدامة 4.2
نظم إنتاج غذائي مستدامة

ملاحظات

\1 تقرير عدم المساواة في العالم لعام 2018. مختبر عدم المساواة في العالم. https://wir2018.wid.world/executive-summary.html.

\2 بيانات البنك الدولي (2018) مذكورة في: منظمة الأغذية والزراعة (2019). إطار منظمة الأغذية والزراعة بشأن الفقر المدقع في الريف: نحو بلوغ الغاية 1 من هدف التنمية المستدامة 1. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

\3 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

\4 مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2018. الخسائر الاقتصادية والفقر والكوارث في الفترة 1998-2017. http://www.unisdr.org/files/61119_credeconomiclosses.pdf.

\5 وفقا لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فإن تكاليف الكوارث المرتبطة بالمناخ والتي تمثل 77 في المائة من جميع الكوارث، زادت بأكثر من الضعف في الفترة 1998-2017، لتصل إلى 2245 مليار دولار أمريكي (انظر الحاشية 4).

\6 Dasgupta, P., J.F. Morton, D. Dodman, B. Karapinar, F. Meza, M.G. Rivera-Ferre, A. Toure Sarr, and K.E. Vincent. 2014. Rural areas. In: Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, pp. 613-657.

\7 IIED. 2010. Moving to adapt to climate change. Reflect & Act. December 2010. London: IIED.

\8 Samberg et al. 2016. Subnational distribution of average farm size and smallholder contributions to global food production. Environmental research letters Vol 11 (12). http://iopscience.iop.org/article/meta/124010/12/11/9326-1748/le/10.1088.

\9 Christiaensen, Luc and Martin, Will. 2018. "Agriculture, structural transformation and extreme poverty reduction: Eight new insights." World Development 109: 413-416. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.05.027.

\10 الصندوق. 2018. تقييم الأثر: برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير – المرحلة الأولى. https://www.ifad.org/en/web/knowledge/publication/asset/41117514

\11 معهد تنمية الموارد الطبيعية الخارجية. 2019. مسارات للحد من الفقر المستدام: تحقيق التوازن النمو من أعلى وأسفل. مذكرة إعلامية. https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/events-documents/12774.pdf.

\12 الصندوق. 2018. تقييم الأثر: برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا. https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/events-documents/12774.pdf.

\13 الصندوق. 2019. تقييم الأثر: مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ. https://www.ifad.org/en/web/knowledge/publication/asset/41115553.

\14 S. Hallegatte, M. Bangalore, L. Bonzanigo, M. Fay, T. Kane, U. Narloch, J. Rozenberg, D. Treguer and A. Vogt-Schilb-2016. Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty (Washington, D.C.: World Bank).

\15 G. Gertz and H Kharas, "The Road to Ending Poverty Runs through 31 Severely Off Track Countries," Future Development blog, February 13, 2018, Brookings Institution, https://www.brookings.edu/blog/2018/02/13/the-road-to-ending-poverty-runs-through-31-severely-off-track-countries/.

\16 الصندوق. 2018. تقييم الأثر: برنامج مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي. https://www.ifad.org/en/web/knowledge/publication/asset/41115098.

ماذا يقول الآخرون عن الصندوق

"يجب أن تكون [النظم الغذائية] على النحو المطلوب، وهنا تكمن أهمية الصندوق، لأنه مؤسسة تمويل، ولأنه يعمل على المستوى المحلي، ولأنه قائم على العلم، ولأنه فعال؛ ويتعين تمكينه ليقوم بالمزيد."

ديفيد نابارو، المدير الاستراتيجي المعني بالمهارات والنظم والتآزر من أجل التنمية المستدامة

"عن طريق التركيز على التنمية الريفية، فإنك تركز على أولوية ضخمة للقارة"

إبراهيم أساني مياكي، المدير التنفيذي لوكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

"لا يمكننا التحدث عن الانتقال من الهشاشة إلى القدرة على الصمود إذا كانت لدينا مؤسسات هشة للقيام بالعمل. وإذا أنجز العمل كما ينبغي، ستحتاج المؤسسات مثل الصندوق إلى دعم قوي."

فخامة الدكتور أولوسيجون أوباسانجو، الرئيس السابق لنيجيريا والرئيس السابق للاتحاد الأفريقي

"من خلال انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية، تمكنّا من إظهار الممارسات الجيدة في تنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، مما أدى إلى تنفيذ أفضل للمشروعات وتصميم أفضل وأدى إلى تمكين حقيقي وجعل الشعوب الأصلية أيضا في قلب عملية صنع القرارات المتعلقة بقضايا التنمية."

جوان كارلينغ، العضوة السابقة في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

"يختلف نموذج المساعدة المتبادلة والشراكات في الصندوق اختلافا كبيرا عن نموذج وكالات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا النموذج المثالي سيعمل في المستقبل الواعد الذي ينتظر البشرية الآن."

معالي الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

"يحصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دعم من قاعدته الأساسية من القادة في قطاع التنمية الريفية الذين يرون أنه من بين الجهات المانحة الأكثر تأثيرا ومساعدة."

شركة AID DATA، *الاستماع إلى القادة لعام 2018*

"يحقق الصندوق نتائج قوية للمجموعة الأساسية التي يستهدفها - فقراء الريف - ويسهم في الحد من الفقر الريفي بشكل أوسع نطاقا، وكذلك في تحقيق نتائج شاملة، ولا سيما في مجال التمايز بين الجنسين... وترجع الأهمية الكبيرة لنتائج الصندوق - سواء بالنسبة لمهمة الصندوق أو لاحتياجات الدول الأعضاء فيه - إلى حد كبير إلى المشاورات الاستراتيجية العميقة للصندوق وعمليات تصميم التدخلات التشاركية للغاية."

تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للفترة 2017-2018

يستثمر الصندوق في سكان الريف، ويمكّنهم من الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز القدرة على الصمود. ومنذ عام 1978، قدمنا 22.4 مليار دولار أمريكي في شكل منح وقروض منخفضة الفائدة لمشروعات استفاد منها ما يقدر بنحو 512 مليون شخص. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مقرها روما - مركز الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وخلال عام 2020، ستجري مشاورات بشأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتجتمع الدول الأعضاء كل ثلاث سنوات لاستعراض أداء الصندوق والاتفاق على التوجهات والأولويات المستقبلية وتعبئة الموارد. وستحدد هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق برنامج عمل الصندوق خلال الفترة 2022-2024، وستضع الأسس اللازمة ليضاعف الصندوق أثره بحلول عام 2030.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 – 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06-39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV

يناير/كانون الثاني 2020